الأنباء
لمشاهدة الصفحة PDF
الاثنين 29 مايو 2017

عمومية الشركة أقرت عدم توزيع أرباح على المساهمين

«كفيك»: مستمرون في إستراتيجية تنويع المحفظة الاستثمارية بدول متعددة

يوسف لازم

أكد رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار (كفيك) صالح الحميضي خلال الجمعية العمومية العادية للشركة التي عقدت أمس بنسبة حضور 80,54٪ أن الشركة حققت صافي أرباح تشغيلية قبل الفوائد والضرائب بلغ 891 الف دينار تقريبا عن 2016 مقارنة بأرباح 1,4 مليون دينار عن 2015 بتراجع 544 الف دينار وبانخفاض 38٪، مرجعا السبب بشكل أساسي الى أن 2015 شهد تسوية بعض الديون غير المنتظمة للعملاء ما أسفر عن رد بعض المخصصات التي كانت مكونة مقابل تلك الديون، مضيفا ان صافي أرباح «كفيك» عن 2016 بلغ 212 الف دينار مقارنة بـ 847 الف دينار عن 2015 بانخفاض 635 الف دينار.

وقال الحميضي ان حقوق ملكية «كفيك» ارتفعت خلال 2016 إلى 41,7 مليون دينار من 41,5 مليون دينار خلال «2015»، وبنسبة ارتفاع 0,4٪، كما شهد 2016 انخفاض تكاليف الأجور والرواتب بنسبة 7,5٪ وانخفاض مصاريف التشغيل الأخرى بنسبة 4٪ تقريبا نتيجة تقليص الشركة لبعض مصروفاتها.

صالح الحميضي وطارق البحر خلال الجمعية العمومية

الحميضي: استثمارات جديدة للشركة وعملائها بمعدل عائد 8٪

وتنفيذا للاستراتيجية التي تتبعها «كفيك» في الاستثمار في موجودات متوسطة وطويلة الاجل وذلك في قطاعات جغرافية متعددة (الكويت/ مجلس التعاون الخليجي/ الولايات المتحدة) بما يعكس توجه «كفيك» في تنويع محفظتها الاستثمارية لتقليل المخاطر وبما يضمن توليد عائد لا يقل عن تكلفة رأس المال وتوليد تدفقات نقدية ثابتة، فقد قامت «كفيك» خلال العام بالدخول في استثمار جديد في الولايات المتحدة الأميركية بمبلغ 3,3 ملايين دينار وقد بلغت الإيرادات المحققة من ذلك 130 الف دينار بمعدل عائد 8٪، هذا وقد وافقت الجمعية العمومية على جميع البنود الواردة على جدول اعمالها ومنها عدم توزيع أرباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 2016/12/31، وذلك بعد تدعيم الاحتياطي القانوني للشركة بمبلغ 30 الف دينار.

وفي كلمته أمام الجمعية العمومية، استعرض الحميضي نبذة عن قطاعات الشركة:

قطاع التمويل

بلغت قيمة محفظة التمويل 17,2 مليون دينار بنهاية 2016 بانخفاض 8,6 ملايين دينار عن 2015 البالغة 25,8 مليون دينار ويرجع هذا الانخفاض الى قيام بعض العملاء بسداد مديونياتهم من القروض التجارية خلال السنة.

وأوضح الحميضي أن الشركة نجحت في تخفيض مبالغ الديون غير المنتظمة (والتي نشأت منذ الأزمة المالية في عام 2008) بشكل كبير على مدار الأعوام السابقة، وذلك من 14,7 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2010 إلى أن وصلت الى أقل من 9 ملايين دينار كما في 31 ديسمبر 2016.

قطاع إدارة الأصول

بلغت الأموال المدارة وتلك المحتفظ بها بصفة أمانة نحو 219 مليون دينار في 2016 مقارنة بـ 236 مليون دينار في 2015 بانخفاض 7,1٪ ويرجع هذا الانخفاض لقيام بعض العملاء بتسييل استثماراتهم المحتفظ بها بصفة أمانة وانخفاض أداء مؤشرات الأسواق الذي أدى إلى انخفاض القيمة السوقية لهذه المحافظ وعلى الرغم من ذلك فقد ارتفعت إيرادات القطاع من 810 الاف دينار في 2015 الى 1,29 مليون دينار في 2016 ويرجع ذلك إلى نجاح «كفيك» في تحصيل مستحقات أتعاب إدارة تخص سنوات سابقة خلال هذا العام.

قطاع الاستثمار وتمويل الشركات

حقق هذا القطاع نتائج إيجابية خلال 2016 حيث بلغ صافي ربح القطاع 584 ألف دينار مقارنة بأرباح 242 ألف دينار في 2015 ويرجع هذا التطور الى تحقيق أرباح من تصفية صندوق الملكية الخاصة بمبلغ 844 الف دينار وتحقيق عوائد جيدة من الاستثمارات الجديدة التي قامت بها «كفيك» بداية من 2014 تنفيذا لإستراتيجية «كفيك» في تنويع استثماراتها في قطاعات مختلفة ومناطق جغرافية متعددة.

على الرغم من استثمارات زراعية خارج البلاد

53 مليار دولار واردات الخليج من الغذاء.. بحلول 2020

محمود عيسى

توقعت مجلة ميد ان تبلغ تكلفة الواردات الغذائية لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي نحو 53 مليار دولار سنويا بحلول عام 2020، وأشارت الى ان الابتكار يجب ان يكون احد الموضوعات التي تستحوذ على جانب كبير من اهتمامات الحكومة ونشاطات الأعمال في المنطقة، ولكنها اشارت الى ان هذا الابتكار، في كثير من الأحيان يأتي في سياق المساعي الرامية لتوفير المال.

وفي ظل المناخ الاقتصادي الحالي الذي يعاني من الضغوط، ينصب التركيز المتعلق بالابتكار على ادخال الأنظمة الرقمية على العمليات اليومية من أجل تحسين الكفاءة. وبطبيعة الحال، فان من الحيوي أن تسخر الشركات والحكومات قواعد البيانات الضخمة لتحسين نوعية وقيمة عملياتها.

وأضافت المجلة انه على مستوى أكثر جوهرية، فان الابتكار يتمثل في تغيير الطريقة التي نفكر بها من أجل إيجاد حلول جديدة للمشاكل القديمة. وليست ثمة حاجة لأنماط جديدة من التفكير أكثر إلحاحا من ضمان وتوفير الأمن الغذائي في المنطقة.

إن منطقة الشرق الأوسط تعتبر أكثر المناطق العالم معاناة من ندرة المياه، وبالتالي فان الافتقار للزراعة يهدد استقرارها. ويعرف الأمن الغذائي بأنه قدرة الدولة على إطعام شعبها، ولا يمكن لدول الشرق الأوسط تحقيق هذا الهدف إلا من خلال الواردات.

وتفيد التقارير أن دولا مثل دولتي الإمارات وقطر تستورد ما يصل إلى 80٪ من الأغذية التي تستهلكها، وبحلول عام 2020، من المتوقع أن تصل قيمة الواردات الغذائية دول مجلس التعاون الخليجي نحو 53 مليار دولار سنويا.

ومضت المجلة الى القول ان الأموال النفطية ساعدت دول مجلس التعاون الخليجي على اجراء استثمارات ضخمة في النشاطات الزراعية في الخارج. ولكن هذه الاستثمارات تبقى محفوفة بالمخاطر، كما يؤدي انخفاض أسعار النفط الى تفاقم التحديات المتمثلة في تأمين الأراضي الزراعية المناسبة.

ورأت المجلة ان الحل يأتي عن طريق الابتكار في مضمار الزراعة.

وبدأت الحكومات تشجع الاستثمار في تقنيات جديدة مثل الزراعة المائية، مما يعزز إنتاج الأغذية في بيئة تعاني من شح المياه، بالإضافة الى تقديم حوافز مالية لدعم تكنولوجيات الزراعة التي تعتبر ذكية من الناحية المناخية.

وفي ختام مقالها قالت مجلة ميد ان من المقرر أن تكون تكنولوجيا الزراعة واحدة من أهم قطاعات النمو في المنطقة، وان القدرة على التفكير والابتكار ليست مهمة في اي مكان بالعالم كما هي عليه في هذه المنطقة.

لابد من أنماط جديدة من التفكير لتوفير الأمن الغذائي

تراجع 1,4٪ إلى 388 فلساً

«الإسترليني» يهبط إلى أدنى مستوى في شهر ونصف أمام الدينار

هوى الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوى في شهر ونصف الشهر أمام الدينار الكويتي بالغا مستوى 388,4 فلسا مسجلا تراجعا بلغت نسبته 1,37٪.

وتكبد الجنيه الاسترليني الأسبوع الماضي أكبر خسائره منذ يناير بعدما أظهر استطلاع للرأي تقلص فارق تقدم حزب المحافظين بزعامة رئيسة الوزراء تيريزا ماي إلى خمس نقاط مئوية فقط على حزب العمال المعارض قبل أقل من أسبوعين على الانتخابات.

وكانت التوقعات ترجح بأن حزب المحافظين سيحقق فوزا كبيرا بما يعزز موقف ماي في محادثات الخروج من الاتحاد الأوروبي قد دفع الاسترليني للصعود منذ أن دعت رئيسة الوزراء لإجراء انتخابات في الثامن من يونيو.

لكن أحدث استطلاع أجرته مؤسسة يوجوف، والذي أجري بعد تفجير مانشستر الذي وقع يوم الاثنين، أظهر تقدم ماي بربع الفارق الذي أظهرته بعض الاستطلاعات الأخرى قبل شهر.

وواصل الاسترليني هبوطه أمام اليورو ونزل أكثر من نقطة مئوية كاملة أمام الدولار إلى أدنى مستوياته في شهر ليقل أكثر من سنتين عن أعلى مستوى له في ستة أشهر الذي بلغه الأسبوع الماضي.

ويذكر أن العملة البريطانية تواجه ضغوطا كبيرة منذ يونيو 2016 بعد الإعلان عن نتائج التصويت على استفتاء الخروج من منطقة اليورو، حيث هبط الجنيه الإسترليني إلى أدنى مستوى في 31 عاما.

وأظهرت أرقام رسمية الأسبوع الماضي أن الاقتصاد البريطاني تباطأ أكثر من المتوقع في الشهور الثلاثة الأولى من العام الحالي مع تأثر إنفاق المستهلكين سلبا بارتفاع التضخم بعد استفتاء انفصال بريطانيا العام الماضي.

وقال مكتب الإحصاءات إن الناتج المحلي الإجمالي نما بنسبة 0,2٪ فقط مقابل تقديرات أولية بنمو 0,3٪.

وقال المكتب «تباطأ الناتج المحلي الإجمالي في بريطانيا... حيث تراجعت القطاعات الموجهة للاستهلاك مثل التجزئة والضيافة كما تباطأ إنفاق الأسر. يرجع ذلك جزئيا إلى ارتفاع الأسعار».

بعد التعديل لحساب التضخم زاد إنفاق الأسر في الربع الأول من عام 2017 بنسبة 0,3٪ فقط وهو أقل معدل منذ الشهور الثلاثة الأخيرة في عام 2014.

وحقق الاقتصاد البريطاني نموا بنسبة 1,8٪ في العام الماضي، وهو أحد أسرع معدلات النمو بين الاقتصادات السبعة المتقدمة الكبرى في العالم.

«الساحل للتنمية والاستثمار» تطلق هويتها الجديدة

أطلقت شركة الساحل للتنمية والاستثمار هويتها الجديدة المتمثلة بشعارها المبتكر الذي يرمز إلى الروح الجديدة للشركة، بالإضافة إلى مواكبة التطورات والتغيرات الحديثة في السوق.

وتعتزم شركة الساحل للتنمية والاستثمار البدء الفوري في اعتماد الهوية الجديدة على موقعها الإلكتروني إضافة إلى حساباتها وقنواتها على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف تعريف العملاء بالهوية الجديدة على أوسع نطاق.

وتعليقا على إطلاق الهوية الجديدة، قال الرئيس التنفيذي بالوكالة للشركة ثامر نبيل النصف ان «الشعار يجسد بامتياز الأسس والقيم التي تقوم عليها أعمال الشركة بأسلوب بسيط ومعبر وبشكل حديث ومتجدد، لذلك ارتأينا ضرورة مواكبة التطوير الحاصل وإعادة تقديم أنفسنا بشكل معاصر وقريب أكثر من العملاء».

مشددا في الوقت نفسه على أن الهوية الجديدة «ما زالت تعكس هوية الشركة نفسها وتجسد عبر الشعار الجديد القدرة الكبيرة التي أثبتتها الشركة عبر موظفيها وطاقمها وتكاتفهم لتجاوز الأزمة المالية بنجاح وأمان».

وحول التصميم، أكد الرئيس التنفيذي بالوكالة أن «الشعار المتجدد يرمز الى الصعود بالشركة والنجاح اللامحدود للوصول إلى الأهداف في الاستثمار، ويترجم رؤية الشركة المتمحورة حول تعزيز موقعها الرائد إقليميا لاستقطاب أكفأ الكوادر البشرية وتحقيق أعلى قيمة ممكنة للمساهمين والمستثمرين».

على صعيد متصل، ستعمل الشركة على إعادة إطلاق موقعها الإلكتروني بشكل مبتكر وحديث يسهل تصفحه بما يتلاءم مع الهوية الجديدة للشركة.

أما بالنسبة لمواقع التواصل الاجتماعي، فتتوجه الشركة في استخدام مواقع انستغرام وفيسبوك وغيرها، ولذلك، ستعكس أيضا شعارها الجديد على هذه الصفحات لتقديم صورة متكاملة وموحدة عن الشركة.

وفي هذا الإطار، قال النصف إن «جميع فئات المجتمع تهتم بالتواصل الاجتماعي بشكل كبير، لذلك فإن أقرب طريقة للوصول إلى جميع هذه الفئات هي عبر استخدام منصات التواصل المشابهة، ونحن في شركة الساحل نضع في سلم أولوياتنا استقطاب جميع الفئات كي نكون أقرب إليهم».

يذكر أن شركة الساحل للتنمية والاستثمار هي شركة رائدة في مجالها، وقد حققت أداء متميزا على مر أربعة عقود، ونجحت في اجتياز جميع العقبات والأزمات الاقتصادية، وما زالت اليوم تواصل مسيرتها نحو مزيد من الإنجازات في مجال الفرص الاستثمارية.

ثامر النصف

قرأنا لكم

المسؤولية الاجتماعية.. التمويل والاستثمار

قراءة: محمود صبحي

يقدم كتاب «المسؤولية الاجتماعية التمويل والاستثمار» مجموعة من المفاهيم والقراءة التاريخية لتزايد المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق البنوك كلاعب رئيسي في الاقتصاد في العقود الأخيرة وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية كونه ليس مؤثرا بشكل منفصل وانما من خلال تأثيره على مجموعة العملاء الممثلين لكل أطراف المجتمع الفاعل اقتصاديا من مدخرين ومستثمرين يحصلون على قروض وحكومات وموظفين وأفراد عاديين يحصلون على رواتبهم من خلال البنوك، ويلقي الكتاب الضوء على التغير الذي تم في هرم المسؤولية الاجتماعية والذي أضاف المسؤولية الاقتصادية والتي يراها الكتاب أحد أبرز الأدوار والمسؤوليات التي تضطلع البنوك الى جانب الحكومة بالجزء الأكبر منها ويقدم الكتاب عرضا لمجموعة من التجارب والنماذج التي تؤكد ذلك بالتركيز على المرحلة التي جاءت بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 والتي يرى ان البنوك كانت سببا رئيسيا فيها ومن ثم يجب ان تكون عاملا رئيسيا في معالجة آثارها الاقتصادية والاجتماعية على السواء.

تعريف بالكتاب

اشترك كل من جون نيفسنجر وكينت بيكر في تأليف الكتاب ويعتبر نيفسنجر أحد أبرز خبراء العالم في مجال التمويل السلوكي ويعمل أستاذا وزميلا لكلية نيثول بجامعة واشنطن ومتحدثا دائما بمؤتمرات الاستثمار العالمية والمؤتمرات الأكاديمية ويكتب بمجموعة من الصحف كوول ستريت جورنال وفاينانشيال تايمز وبزنس ويك والتي نشرت له العديد من المقالات إضافة الى أكثر من 30 مقالا وبحثا في مجلات علمية محكمة وكتب نيفسنجر 8 كتب تمت ترجمتها إلى العديد من اللغات.

أما بيكر فقد شغل رئيس الإدارة المالية بولاية نيويورك لـ 11 عاما وحاصل على الدكتوراه في التمويل من الجامعة الأميركية والتي سلمته جائزة افضل باحث في علم المالية كذلك وضعته مجلة أدبيات المالية العامة والتمويل

كينيت بيكر

جون نيفسنجر

ضمن واحد من قائمة لمن كتبوا عن الاقتصاد والتمويل أبحاثا تعد الأفضل خلال الـ 50 عاما الماضية وله أكثر من 160 مقالة منشورة بالجرائد والمجلات العلمية المحكمة مثل جورنال المحللين الماليين ومجلة التحليل الكمي ومجلة المالية.

عرض لمحاور الكتاب

يتكون الكتاب من 5 أجزاء مقسمة الى 24 فصلا يتناول كل جزء التركيز على أحد محاور البحث، حيث يتناول الجزء الأول من الكتاب إلقاء الضوء على مقدمة حول مفاهيم المسؤولية الاجتماعية وتنامي تلك المفاهيم في كل الاقتصاد وخاصة في إطار سعي الدول والحكومات الى تحقيق التنمية المستدامة والتي تراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية في إطار من القواعد التي تلزم الشركات والبنوك والدولة والمواطنين، فيما يتناول الجزء الثاني نظرة تاريخية لبداية المسؤولية الاجتماعية للبنوك وكيفية تزايدها والأسباب المؤدية لذلك وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية.

يتناول الجزء الثالث من الكتاب أثر العولمة الاقتصادية وعبور الحدود على انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية وكيفية تدويل القواعد التي تحكم المسؤولية الاجتماعية فيما بين الشركات والبنوك ورجال الأعمال والمستثمرين بين الدول المختلفة باختلاف الاقتصاديات المتقدمة والناشئة والنامية، وركز الجزء الرابع من الكتاب على النظريات الحديثة في إمكانية تطوير المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع المالي بشكل عام والبنوك بشكل خاص والتوقعات المستقبلية لدور أكبر للبنوك في ذلك الصدد فيما ركز الجزء الخامس والأخير من الكتاب على تقديم وعرض مجموعة من النماذج والتجارب لبعض الدول والبنوك التي قامت بتطبيق مهام المسؤولية الاجتماعية.

أشار التقرير الى ان المسؤولية الاجتماعية للشركات والبنوك تضاءلت بشكل كبير في فترات النمو السريع وخاصة منذ مطلع 1990 والتي انفجرت بشكل كبير وأثرت سلبا على المنظومة القيمية لكل أطراف العلاقات الاقتصادية من المستثمرين وأصحاب المدخرات والمقترضين والبنوك وشركاء القطاع المالي مما كان أحد العوامل التي شكلت الحدث الذي أطل على العالم في 2008 ليلقي بظلاله على كل الاقتصاديات العالمية.

يوضح الكتاب ان النظام المصرفي كان أحد أهم القطاعات التي أثرت إيجابا على نمو الاقتصاد وزيادة الاستثمارات عن طريق الإقراض ودوران السيولة داخل شرايين الحياة الاقتصادية بين كل أطراف العلاقات الاقتصادية مما أعطى معدلات نمو تفوق المعدلات التي يمكن تحقيقها اذا لم يتطور النظام المصرفي والعمل الائتماني بذلك الشكل والذي ساعدت فيه تطور التكنولوجيا والاتصال السهل والسريع وابتكار خدمات مصرفية عديدة ساعدت على زيادة قاعدة المتعاملين مع النظام المصرفي وهو ما أدى الى زيادة الثروة داخل الاقتصاد ولدى الأفراد.

ولكن الكاتب أوضح ان تلك العمليات المصرفية المتراكمة أدت الى تفاقم الثروة لدى البعض بما يفوق قدراته مما سبب فقاعة الثروة والتي تركزت في العقار الى جانب العديد من الاصول المالية الاخرى والتي شهدت تقييماتها انهيارا مما يجعل الكاتب يشير الى ان البنوك يجب عليها ان تعالج ما أفسدته بزيادة أدوارها الاجتماعية بحسب هرم المسؤوليات الاجتماعية للنظام المالي والشركات والذي تم تحديثه ليبقى الدور الإخلاقي على رأس الهرم يليه الأدوار القانونية والتي تتمثل فيما يقره القانون على المؤسسات المالية والشركات مثل الضرائب او الزكاة وإلزام بعض المؤسسات كالبنوك المركزية للمؤسسات التابعة لها بان يكون لها دور مجتمعي من تدريب كوادر بشرية وزيادة الأدوار الاجتماعية والإنفاق المجتمعي.

أما في قاعدة هرم المسؤولية الاجتماعية فوضع الكاتبان المسؤولية الاقتصادية وهي المسؤولية الملقاة على اللاعبين الفاعلين في النظام الاقتصادي وأشار التقرير الى ان دور البنوك يتعاظم وبشكل كبير دون استثناء او توقف مع زيادة السكان والتكنولوجيا والنشاط الاقتصادي فتضخم دور البنوك مرتبط ببقاء النشاط الاقتصادي واستمراريته.

زاد دور البنوك المركزية بشكل مكثف منذ الأزمة المالية العالمية فلم تعد الأدوار مقصورة على رسم سياسات نقدية لكبح التضخم او الحفاظ على قيمة العملة وانما امتد دور البنوك المركزية الى المسؤولية عن تنشيط الاقتصاد وتحفيز النمو لخلق فرص عمل ومحاصرة البطالة في الاقتصاديات التي تضررت كثيرا من الأزمة المالية العالمية وأدت الى آثار اجتماعية متفاقمة نتيجة زيادة الأسعار او ترك الوظائف وهو ما يتوجب على البنوك المركزية ان تراعيه في سياساتها بعد الأزمة.

وبذلك تكون المسؤولية الاجتماعية الأولى لدى النظام المصرفي بحسب الكتاب تحفيز الاقتصاد وخلق فرص العمل وأعطى التقرير مثالا على ذلك من خلال خفض معدلات التضخم وإعطاء تسهيلات ائتمانية للاستثمارات المباشرة كثيفة العمالة وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى جانب الأدوار الاجتماعية الأخرى المباشرة التي يقرها القانون او تقرها إدارة البنك بشكل منفصل نابع من إرادتها.

اختتم الكتاب بعرض ماتريكس للمهام التي يمكن للبنك ان يؤديها في إطار المسؤولية الاجتماعية للنظام المصرفي والأنشطة التشغيلية التي يمكن تحقيقها من خلال ذلك وفي مقدمتها مجموعة من الأنشطة المرتبطة بالبزنس مثل تطوير محو الأمية المالية والتثقيف والتوعية المالية والاهتمام بإدارة المخاطر والإقراض الحذر وأخيرا عرض الخدمات المالية بشفافية والتعامل الجدي مع شكاوى العملاء، ويمكن للبنك تحقيق ذلك من خلال وضع خطة للوصول الى العملاء المحرومين من الخدمات المصرفية ومشاركة أصحاب العمل في المعالجات الأخلاقة وتقييم الدعم المالي للمؤسسات الاجتماعية وتمويل الاستثمارات التي تحمي البيئة وتراعي أبعاد ذلك ووضع مبادئ لتمويل بعض القطاعات الاستراتيجية والحساسة.

وأعطى التقرير اهتماما كبيرا بأهمية دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال والإرهاب كآفات تنتشر وتزداد في الاقتصاديات الحديثة ونظرا لخطرهما الداهم ودور البنوك الرئيسي في مكافحتهما.

وعن بعض الأنشطة غير المرتبطة بطبيعة عمل البنوك أشار التقرير الى إمكانية إطلاق حملات وبرامج تطوعية لتحسين البيئة ودعم الفئات المحرومة والتنمية المحلية للمجتمعات الأكثر فقرا من خلال تخصيص ميزانيات لذلك النشاط أو جزء من قيمة حملات الدعاية وكذلك إمكانية تقديم الدعم للفنون والرياضات المختلفة والمنظمات غير الحكومية.